الأمم المتحدة

A/C.2/72/L.18

الجمعية العامة

Distr.: Limited
12 October 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

إكوادور*: مشروع قرار

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٢/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢١٧/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن متابعة المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية وإلى قرارها ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)]، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ١/٧٠.

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تكرر أيضا تأكيد أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشدد على أهمية نهج إشراك الجميع في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى وجوب ألا يتخلف أي بلد أو أي أحد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

وإذ تلتزم، في هذا الصدد، بدعم تنفيذ برامج العمل ذات الصلة بوصفها جزءا لا يتجزأ من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ ترحب بانعقاد المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧،

وإذ ترحب أيضا بتعيين أعضاء لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية مع زيادة تمثيل الخبراء من البلدان النامية،

وإذ تشير إلى الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي للمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٧ التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[٢]، الذي قرر أن ينعقد المنتدى الثالث في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ وأن يتضمّن المنتدى الاجتماعَ الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

١ - ***تؤكد*** ضرورة العمل صوب تنفيذ جميع الالتزامات المدرجة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بصورة كاملة وفي الوقت المناسب[٣]؛

٢ - ***تحيط علما مع التقدير*** بالتقرير الموضوعي الأول لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية[٤]، وتلاحظ إمكانية الإبلاغ عن إحراز تقدم في جميع مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا مع الإقرار باستمرار وجود العديد من الثغرات في التنفيذ؛

---

(٢) انظر E/FFDF/2017/3.

(٣) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٤) *Financing for Development: Progress and Prospects* (الأمم المتحدة، رقم المبيع E/17.I.5).

٣ - ***ترحب*** بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي والصادرة عن منتدى عام ٢٠١٧ المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[٢]، وتحث على تنفيذها على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب، وتتطلع إلى المثابرة على العمل من أجل تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتعوق توفير وسائل التنفيذ، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة من التجارب على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ هذه الخطة حسب الحاجة وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها في الاستنتاجات والتوصيات الموضوعية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في منتدى عام ٢٠١٨؛

٤ - ***تهيب*** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تكفل، في حدود ولاية وموارد كل منها، عدم تخلف أي بلد أو أي أحد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٥ - ***تتطلع*** إلى الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨؛

٦ - ***تدعو*** رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى بدء التخطيط المبكر لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨؛

٧ - ***تشير*** إلى أن القرارات المتعلقة بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية ترد ضمن استنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛

٨ - ***ترحب*** بانعقاد المنتدى العالمي للبنى التحتية في واشنطن العاصمة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وتكرر تأكيد أن المنتدى مكلف بتحديد ومعالجة أوجه القصور في البنى التحتية والقدرات في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، وذلك بالنظر إلى أن هذه البلدان هي الأكثر تضررا من انعدام البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود، في حين أنها تواجه تحديات خطيرة تتصل بالتمويل بسبب عدم كفاية فرص الوصول إلى الموارد، من كلا القطاعين العام والخاص، مما أسفر عن فجوة في البنى التحتية العالمية الأوسع نطاقا؛

٩ - ***ترحب*** بما أحرز من تقدم في تفعيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا وعقد المنتدى السنوي الأول المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي يكتسي أهمية لأمور منها المساعدة في تيسير استحداث تكنولوجيات مناسبة لتحقيق الأهداف ونقل تلك التكنولوجيات ونشرها، وتتطلع إلى إنشاء المنصة الإلكترونية كجزء من الآلية، وترحب بالتقدم المحرز في تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا؛

١٠ - ***تحيط علما مع التقدير*** بعقد المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة السنوي الثاني المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، والذي شكل موجز مداولاته[٥] الذي أعده الرئيسان المشاركان جزءا

(٥) انظر E/HLPF/2017/4.

من مدخلات أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتطلب في هذا الصدد إلى رئيس الجمعية العامة أن يدعو الرئيسين المشاركين للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة إلى تقديم إحاطات إلى الدول الأعضاء في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بشأن التوصيات الواردة في الموجز الذي أعده الرئيسان فيما يتعلق بالخطوات المقبلة في عمل المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة؛

١١ - ***تسلّم*** بأن خطة عمل أديس أبابا توفر إطارا عالميا لتمويل التنمية المستدامة، وتشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية تتعلق بالموارد المحلية العامة، والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي على الصعيد الدولي، والتجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية، والديون والقدرة على تحمل الديون، ومعالجة المسائل النظمية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات، والبيانات، والرصد والمتابعة؛

١٢ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا يتضمن مقترحات مفصلة بشأن المسائل المواضيعية التي سيجري تناولها في التقارير المقبلة المقدمة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، بالتشاور مع فرقة العمل، مع مراعاة مداولات المنتدى الثاني والمنتدى الثالث المقبل التابعان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعنيان بتمويل التنمية والمواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة، مع التشاور على نطاق واسع مع الدول الأعضاء خلال عملية إعداد التقرير، للنظر فيه واتخاذ ما يلزم من إجراءات، بما في ذلك تقديم التوجيه الفني بشأن المسائل المواضيعية التي سيجري تناولها في تقارير فرقة العمل المقبلة؛

١٣ - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية“.